حروف الجرِّ الثنائية وأثرها في التركيب النَّحوي

The letters of plural meanings and their impact on the linguistic structure

فاتن طه خطاب
د. محمد ذنون يونس
أستاذ
جامعة الموصل– كلية التربية للبنات– قسم اللغة العربية

Faten Taha Khattab
Dr. Mohammad Thanoon Younis
Professor
University of Mosul - College of Education for Girls - Department of Arabic Language

tonataha87@gmail.com
dr.m.thanon@gmail.com

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول
٢٠٢٢/٨/٢٨	٢٠٢٢/٩/٢٢

الكلمات المفتاحية: حرف جر، التركيب النحوي، (عَنْ)، (فِيْ)، (كَيْ)، (مِنْ)، (مُذْ)

Keywords: Preposition, grammatical structure, (about), (in), (ki), (from), (since)

الملخص

إنَّ العَلاقة بين المستوى الدَّلالي والمستوى النَّحوي متبادلة؛ لِأنَّ الإنسان حين يريد أن ينطق كلامًا يرتِّب له في ذهنه معاني ثم يصنِّفها في تركيب، ومن ثمَّ يحصل المتلقي على التركيب ويتحقَّقُ في ذهنه معنى وفق ذلك التركيب، وانطلاقًا مِمَّا يؤسِّس له المتكلم من معنى نستطيعُ أنْ نوجِّه نمط التركيب الذي يتحقَّق في الواقع؛ لِذلك كان بحثنا منصبًّا على دلالة حروف الجرِّ الثنائية وأثرها في النمط التركيبي، وقسَّمْنا البحث على تمهيدٍ وخمسة مطالب نربط فيها بين معنى الحرف والأثر التركيبي، هي:

المطلب الأوَّل: (عَنْ)

المطلب الثاني: (فِيْ)

المطلب الثالث: (كي)

المطلب الرابع: (مِن)

المطلب الخامس: (مذ)

Abstract

The relationship between the semantic level and the grammatical level is reciprocal. Because when a person wants to utter a word, he arranges in his mind meanings and then categorizes them into a structure and then the recipient gets his installation and a meaning is realized in his mind according to that structure .Based on what the speaker establishes in term of meaning, we can direct the pattern of installation that is achieved in reality. Therefore, our research was focused on the significance of binary prepositions and their impact on the structural pattern, we divided the research into a preamble, and five demands in which we link the meaning of letter and the structural effect, which is.

The first requirement:(about).

The second requirement:(in)

The third requirement: (in order to)

The fourth requirement:(from)

The fifth requirement:(since)

التمهيد

حروف الجر والتركيب النحوي (تنظيرًا)

أوَّلًا: حروف الجرّ

يطلق الحرف عند النحاة ويراد منه (حرف المعنى) الذي يشكِّل قسمًا مِن أقسام الكلم الثلاثة (الاسم، والفعل، والحرف)[١]، وليس الحرف الأبجدي الذي هو بعضٌ من الكلم، نحو: (الزاي) من (زيد) بل: "هو ما لا يدلُّ إلَّا على معنًى في غيرهِ"[٢]؛ أي: ينطوي الحرف على معنى، لكن هذا المعنى يتحقق فيه حين ارتباطه بالضميمة من اسم أو فعل[٣]؛ وسمَّاه ابن منظور (ت٧١١هـ) الأداة الرابطة: "لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كـ(عن، وعلى) ونحوهما"[٤]، كما قيل عنه بأنَّه الـ:"واسطة بين الذات والحدث"[٥]؛ إذن العَلاقةُ بين الحرفِ وقسيميه وطيدةٌ[٦]؛ لِذا تتبع أهميَّة استيعابِ معاني الحروفِ ودَلالاتِها ممَّا لها مِن دورٍ بارزٍ في اختلافِ أنماطِ التراكيب؛ إذ يقول السيوطي (ت٩١١هـ) عن مكانة الحرف: "اعلمْ أنَّ معرفة ذلكَ مِنَ المُهمَّاتِ المَطلوبَةِ لِاختلاف مواقِعِها؛ ولِهذا يَختلِفُ الكلامُ والاستنباطُ بِحسبِها"[٧].

وللأدواتِ معانٍ عامَّة تشتركُ فيها وهي الربط والتعليق، في حين أنَّ لكلِّ حرف دلالاته أو دلالته الخاصَّة، مع أنَّ هنالك من الحروف ما لا يفيدُ إلَّا الربط؛ لأنَّ دلالته توكيديَّة لا غير، نحو حروف الجرِّ الزائدة، أمَّا الدلالات الخاصَّة فتتحقَّق حين ورود الحرف في التركيب الذي يعمل على إبراز ما للحرف من معنى كامنٍ فيه[٨].

وحروف الجرِّ لها معنى تتفق فيه وهو الإضافة؛ إذ يقول الخليل (ت١٧٠هـ) في معرض كلامه عن حروف القسم: " إنّما تجيْ بهذه الحروف؛ لأنَّك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بـ(الباء)، إلا أنَّ الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب،

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١٢/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٣٨/١.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٢٢.

(٤) لسان العرب، ابن منظور: ١٢٨/٣.

(٥) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ١٠٧/١.

(٦) ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود الصغير: ٣٤.

(٧) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ٣١٢.

(٨) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: ٧-٨، والجنى الداني: ٢٤.

والحلف توكيد"[١]؛ إذن تسميتها حروفَ الإضافة بناءً على ما تفيده من معنى، وهو إيصال معنى الفعل أو ما في معناه إلى الأسم المجرور، ومع اختلاف الدلالات تختلف أنماط التركيب، وتسميتها بحروف الجرِّ دلالة على اختصاصها بالاسم؛ كونها إمَّا توصله باسم قبله، نحو: (الدار لِعمرٍو)، أو توصله بفعل، نحو: (مررت بزيد)[٢]، حتَّى قُسِّمت من حيث الأصالةِ والزيادة على ثلاثةِ أقسام:

١- حروف الجرِّ الأصليَّة، وهي التي تضفي معنًى جديدًا على التركيب، وتحتاج إلى متعلَّق؛ لذا لا يمكن أنْ يُستغنى عنها، نحو: (التاء، وإلى، وعلى).

٢- حروف الجر الشبيهة بالزائدة، وهي الحروف التي تضفي معنًى على التركيب، لكنَّها لا تحتاج إلى متعلَّق، ومع ذلك لا يمكن الاستغناء عنها لا في اللفظ ولا في المعنى، نحو: (رُبَّ).

٣- حروف الجرِّ الزائدة، وهي التي لا تضفي معنًى جديًدا في التركيب سوى التوكيد، ولا تحتاج إلى متعلق، ويجوز إسقاطها دون إخلال بالمعنى، كما أنَّها ليس لها إعراب[٣]، نحو: (الباء، واللام) حين تدخل في تراكيب خاصَّة؛ إذن عمل الجرِّ لا يفارق هذه الحروف لكنَّها قد تحقِّق وظيفة الجرِّ لفظًا ومحلًّا، أو تقتصر على اللَّفظ دون المحلِّ.

وعدد حروفِ الجَرِّ عشرون حرفًا، كما ذكرها ابن مالك في ألفيته بقوله[٤]:

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وهيَ مِنْ إلى حَتَّى خَلا حَاشا عَدَا فِيْ عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ الكَافُ وَتا والواو والبَا كَيْ لَعَلَّ وَمَتَى

شاملًا الأداوت التي تحتمل وجوهًا غير الحرفيَّة كالاسميَّة، نحو: (مذْ، ومنذُ) حين ورودهما ظرفًا، و(لعلَّ، ومتى) حين ورودهما لنصب الاسم ورفع الخبر، و(خلا، حاشا، عدا)

---

(١) الكتاب: ٤٩٦/٣، وينظر: دلالات حروف الجر في القرآن الكريم – دراسة لبعض الحروف في نماذج من الآيات القرآنية–، نعيمة عزي، جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مج: ٩، العدد: ٢، ٢٠٠٢م: ٤٨٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٤٠٨/١.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربيَّة، مصطفى الغلاييني: ١٦٧/٣-١٦٩، والنحو الوافي، عباس حسن: ٧٠/١، وحروف المعاني الزائدة ودلالتها وأثرها في اختلاف اللُّغويين والفقهاء، سمية الأحيدب: ٢٢، ونظرية جديدة إلى حروف الجرِّ الزائدة، أ. شاكر العامري، مجلة آداب الكوفة، مج: ١، العدد: ٣٣، ٢٠١٧م.

(٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ١٨٩/١.

حين يأتين أفعالًا[١]، وبحثنا اقتصر على ما كان منها حرفًا، كما اقتصر على ما كان منها حرفًا ثنائيًّا فإن حروف الجرِّ منها الأحادي، نحو: (اللَّام)، والثنائي، نحو: (مِن)، والثلاثي، نحو: (إلى)، والرباعي، نحو: (حتَّى) والخماسي نحو: (لكنّ)[٢].

ثانيًا: التركيب النحوي

المفردة الثانية في العنوان وهي (التركيب) تطلق في النحْوِ ويُراد بها ائتلاف الكلمات؛ لأنَّ " الاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاماً مفيداً"[٣]، كما يُعرف بأنَّه: "ضَمُّ مُفردٍ إلى مُفْرَدٍ"[٤]، أي ما كان من إسنادٍ بين الكلمات، وقد ذكره سِيبوَيه (ت١٨٠هـ)، بقوله: "وَهُمَا مَا لا يغْنَي واحدٌ مِنْهُمَا عَنِ الآخرِ، فَمِنْ ذَلكَ الاسمُ المُبتدأُ والمُبنيُّ عليه، وهو قَوْلُكَ: (عبدُ اللهِ أخوكَ)، و(هَذا أخُوكَ)، ومِثْلُ ذلكَ (يَذْهَبُ عَبْدُ اللهِ)، فَلا بُدَّ لِلفعلِ مِنَ الاسمِ كَمَا لَمْ يَكُنْ لِلاسمِ الأوَّلِ بُدٌ مِنَ الآخَرِ فِي الابْتِدَاء"[٥]، فَلا يُمكِنُ أنْ يُكتَفَى بِاللفظِ وحدَه دُونَ إسْنادِهِ إلى الكَلمةِ الأُخرىَ؛ لِتحصِيلِ الفائدةِ بِالمُسنَدِ والمُسندِ إليه سويًّا.

مع أنَّ مُصطَلَحَ (التَّركيبِ) تَتدَرجُ تَحتهُ أنواعٌ مِن التَّراكِيب، هي: [٦]

١. التَّركيبُ الإسناديِّ: الذي يشتَملُ على نِسبةٍ بَينَ الألفاظِ تَحصُلُ بِها الفائدَة، غير ما يسمَّى به من التراكيب، نحو: (تابَّطَ شرًا)؛ إذ لا تحصل المقصود به وحده.
٢. التَّركيبُ الإضافِي: أي بإضافة اسم لاسم، نَحُو (كِتاب اللهِ).
٣. التَّركيبُ الوَصفِي: نَحْوُ (إنسانٌ كامِلٌ).
٤. التَّركيبُ المَزجِي: نَحْوُ (بَعْلَبَك، سِيْبَوَيْهِ).
٥. التَّركيبُ العَددِيُّ: نَحْوُ (خَمْسَةَ عَشَر).

---

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ١٥٨/١، ١٨٩، ١٩٢.

(٢) ينظر: الأنموذج في النحو، الزمخشري: ٣٠، وحروف الجر وظائفها ومعانيها في الجملة العربية– دراسة نحوية صرفية تطبيقية في الربع الأوَّل من القرآن الكريم، رسالة ماجستير، فتح الرحمن صديق حمد، بإشراف: د. صديق خالد الحاج، جامعة شندي، السودان، ٢٠١٧م: ١٦.

(٣) الإيضاح، أبو علي الفارسي: ٩.

(٤) الأصول في النحو، ابن السرَّاج: ٤٩٠/١.

(٥) الكتاب: ٢٣/١.

(٦) ينظر: الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، المنزلي، وبهامشه كتاب حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبديع، الشيخ محمد البسيوني البيباني: ٥٩، والتركيب بين القدامى والمحدثين، إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، الأثر– مجلة الآداب واللغات–، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد: ٩، حزيران/٢٠١٠م: ٣٤.

والكلامُ المفيدُ هو التَّركيبُ الإسناديُّ لَيْسَ غَيْر؛ لِأَنَّهُ تَركيبٌ تامٌّ يَحسُنُ السكوتُ عَليه، أمَّا الأنواعُ الأُخرَى فَلا تُسمَّى كلامًا بلْ هي تراكيبٌ؛ لِأنَّها غيرُ تَامَّةٍ تَفتقِرُ إلى الفائدة: "وَالحَاصِل أَنَّ الكَلَامَ لَا يَتأتَّى إِلَّا مِنِ اسْمَيْنِ، أَوْ مِنِ اسْمٍ وَفِعْل، فَلَا يَتَأَتَّى مِنْ فِعْلَينِ وَلَا حَرفَينِ، وَلَا اسْمٍ وَحرفٍ، وَلَا فِعْلٍ وَحَرْف، وَلَا كَلِمَةٍ وَاحِدَة؛ لِأَنَّ الإفادةَ إِنَّمَا تَحصُلُ بِالْإِسْنَادِ وَهُوَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ طَرَفَينِ (مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إِلَيْهِ)"(١).

وبعد أن تناولنا في هذا التمهيد المقصود بحروف المعاني والتركيب النحوي ننتقل إلى المطالب المتعلقة برصد العلاقة بين دلالة الحرف الثاني والتركيب الذي يدخل عليه، وذلك في مطالب خمسة، هي:

المطلب الأوَّل: (عَنْ)

(عن) حرف ثنائيٌّ يرِدُ على ثلاثة أوجه:

أوَّلها: أنْ يكونَ حرف جرٍّ، فيجرُّ معنى الفعل إلى الاسم المفرد ظاهرًا كانَ الفعل أو مضمرًا، وهو الأغلب فيه، وأوصل ابن هِشام معانيه إلى العشرة، بِدْأً بأكثرها ورودًا وهو (المجاوزة) – ومعناه البُعدُ- ، ويسمِّيه المالقي (ت٧٠٢هـ) (المُزايلة)، ولم يَذكرِ البصريون غيره، نحو: (سَافَرتُ عَن البَلَدِ)(٢) ، ولمَّا كانت الحروف يدخلُ بعضها مكان بعضٍ(٣) كان من معاني (عن) (التعليل) "على سبيل الاقتراض من (اللام)" (٤)، نَحْو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾[التوبة: ١١٤]، ويكون التقدير المعنوي: لأجل موعدة(٥).

ثانيها: أنْ يكون أصله حرفًا مصدريًّا أو مأخوذًا منه، وذلكَ في لهجةِ بَني تميم التي تَقلِبُ همزة (أنْ) إلى (عين)، فيقولون في: (أعجبني أنْ تفعلَ) (عن تفعلَ)، والأمر نفسه مع (أنَّ)

---

(١) همع الهوامع، السيوطي: ٤٦/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام: ١٩٧، ودلالات حروف الجر في القرآن الكريم- دراسة لبعض الحروف في نماذج من الآيات القرآنية-، نعيمة عزي، جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مج: ٩، العدد: ٢، ٢٠٠٢م: ٣٩٠.

(٣) ينظر: الأزهية في علم الحروف، الهروي: ٢٦٧.

(٤) ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ٥٨، د.ت: ٢٧٧.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، مصطفى درويش: ٤/ ١٨٤.

المشدَّدة، يقولون: (أشهدُ عنَّ محمدًا رسولُ الله)، وتسمَّى: عنعنة تميم، مع أنَّها لهجة مذمومة، ولم تذكر في القرآن الكريم.

ثالثها: أنْ يكونَ اسمًا بمعنى (جانب)، في حال دخول حرف الجرِّ عليه، وهو (مِن)[1]، قال الشاعر[2]:

فَلَقَد أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيَئَةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

على رأي مَن خصَّ جرَّهُ بـ(مِن) الابتدائية، لأنَّ جرَّهُ بـ(على) نادرٌ[3]

ولِلتحقُّقِ مِنَ الربطِ بينَ الدَّلالة وما تؤثِّره في التركيب انتقينا شاهدًا عند ابن هِشام يعرِضُ فيه رأيَ الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في توجيه دلالة الحرف (عن) الواردةِ في قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة:٣٦]، بأنَّه "إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لِلشجرة، فَالْمَعْنى: حملَهما على الزَّلةِ بِسَبَبِهَا، وَحَقِيقَته: أصدرَ الزَّلة عَنْهَا [...]، وَإِنْ كَانَ للجنة فَالمَعْنى نحَّاهُما عَنْهَا"[4]، والتجسير للعَلاقة بينَ المعنى والتركيب يحتاجُ إلى بيانٍ، وهو أنَّه لمَّا كانَ مدارُ البحثِ حولَ دلالةِ الحرف (عن) وأثرِها في التركيبِ فلا بُدَّ من عرْض مناسبة الآية، إذ وردَتْ بعد خلقِ الله تعالى آدم (عليه السلام)، وأكرامه بخلق زوجته حواء منه، وأنعم عليهما بسُكْنى الجنة، والأكل منها رغدًا، والعيش فيها دون جوع أو عطش، ثمَّ امتحنهما بنهيهما عن الاقتراب من إحدى أصناف الشجر في الجنة، فلم يزلِ الشيطان يوسوس لهما حتَّى أكلا منها؛ لذلك قال تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾[البقرة:٣٦] [5].

وتَفاوتَتْ توجيهات دَلالة (عن) بين التعليل والمجاوزة، وبناءً على كلِّ دَلالة تتحدَّدُ طبيعةُ التَّعلُّقِ بين الفعل وما يُجَرُّ بـ(عن)، فلو حُمِلتْ (عن) لِلدلالة على السببيَّةِ وهو حمْلُ سيدِنا آدم(عليه السلام) وحوَّاء على اقتراف الزَّلة بسببِ قُربِهما من الشجرة، بناءً عليه يكونُ الضميرُ المجرورُ بـ(عن) المُتعلِّقُ بالفعلِ قبلَه عائدًا على (الشجرةِ) التي ذُكِرَ النهيُ عنها قَبلَ الآيةِ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١٩٩، والجنى الداني: ٢٤٣، وارتشاف الضَّرَب، أبو حيَّان: ١٧٢٩.

(٢) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني: ٢٩٦، وشرح شواهد المغني: ٤٣٨، ونسبة البيت لقطري بن الفجاءة المازني، من بحر الوافر، قافية اللام.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٤.

(٤) مغني اللبيب: ١٩٧، والجنى الداني: ٢٤٤، والكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري: ٧٢.

(٥) ينظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن السعدي: ٤٩.

بِقولهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة:٣٥][١]، ولِقُربِ لفظِ (الشجرة) من الضمير، ولِحاجة دلالة التركيب إليها في بيان سبب زللهما والخروج من الجنة؛ وهذا المعنى التعليليُّ ناشئٌ من معنى المجاوزةِ كما أشار إليه الزمخشري من أنَّ صدورَ الزَّلةِ عن الشجرةِ، وقد تجاوزتْها، فكانت الشجرة سببًا للزلَّةِ والإخراج بعد أنْ صدرتْ عنها[٢]؛ إذن المعنى تجاوز الأمر لسبب.

ولو حُمِلتْ (عن) للدلالة على المجاوزة وهي الإبعاد والتنحية؛ أي: "بُعدُ شيءٍ عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر الفعل المتعدِّي بها، ومعنى سافرتُ عنِ البلدِ: بَعُدْتُ عن البلدِ بسببِ السَّفر"[٣]، وهو مأخوذٌ مِن كلامِ سيبويه (ت١٨٠هـ): "وأمَّا (عن) فلِما عدا الشيءَ، وذلك قولك: أطعمَه عن جوعٍ، جعل الجوع منصرِفاً تاركاً له قد جاوزه"[٤]؛ أي: بسببِ الإطعام.

وبناءً على معنى المجاوزةِ يكونُ ضميرُ الغائبِ المجرورِ بـ(عن) المُتعلِّق بالفعل (أزلَّ) عائدًا إلى (الجنة) المذكورةِ في الآية السابقة: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[البقرة:٣٥]؛ إذ الشيطانُ أذهبَهما عنها بإغرائهما بشجرةِ الخُلْدِ والمُلْكِ الذي لا يبلى، وهذا المعنى هو الأظهرُ عندَ الزمخشري (ت٥٣٨هـ) باعتبارِ تقدُّمِ ذكرِ(الجنة)، مع أنَّ الزَّجَّاجَ (ت٣٣٧هـ) يجعلُ إدارةَ المعنى بيدِ الفعلِ (أزَلَّ)؛ ويحملُهُ على وجهين: الكسْبُ بأنَّ الشيطان أكسبَهما الزلَّة، أو التنحيةُ أي تنحيته لآدمَ (عليه السلام) وحواء وإخراجهما بالإكراه[٥].

وتنحصِرُ الدَّلالةُ بالمجاوزة في قراءة حمزةَ لِلفعلِ بإثباتِ الألف، بقوله: (فأزالَهُما)؛ إذ لا يُفهَمُ إلَّا تنحيتَهما عنِ الجنَّةِ، وعليه يتعلَّقُ الضميرُ المجرورُ العائدُ على الجنَّةِ بالفعلِ (أزالَ) من (الإزالةِ)؛ أي صرَفَهم من الطاعة إلى المعصية[٦].

من العرْضِ السابقِ لِدَلالات الحرف (عن) نخلُص إلى أنَّ ورود الضمير في التركيب يتوقف أحيانًا على ما ينطوي عليه الحرف من دَلالة؛ إذ دلالة الحرف (عن) على التعليل تجعلُ الضميرَ عائدًا على ما كان سببًا في خروج سيدنا آدم (عليه السلام) من الجنة وهو (الشجرة)

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٢٦/٤، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، الدسوقي: ٤٠٣/١.

(٢) ينظر: الكشَّاف: ٧٢، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين: ٥٦٠/١، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ٤٣٣/١.

(٣) شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني: ٣٧/٢، والتحرير والتنوير: ٤٣٣/١.

(٤) الكتاب: ٢٢٦/٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجَّاج: ١١٥/١، واللباب في علوم الكتاب: ٥٦٠/١.

(٦) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥٦٠/١، والتفسير المظهري، ثناء الله المظهري: ٥٧، وفتح القدير، الشوكاني: ٨٠/١.

التي أكل هو وزوجه منها، في حين أنَّ دلالته على المعنى الأكثر ورودًا وهو المجاوزة والبُعد يجعلهُ عائدًا إلى الجنة باعتبار صرفه لهما عنها، فليسَ تفسيرُ معنى الضميرِ وتحديدُ مرجعيتِهِ يفسِّرُ معنى الحرف، بل دلالة الحرفِ وطبيعةُ فهمِها يُعطي للضميرِ مرجعيتَهُ تحديدًا ودلالة.

المَطلب الثاني: (فِيْ)

(في) حرفٌ ثنائيٌّ يأتي لمعانٍ أوصلها ابن هِشام إلى العشرة، وآصالته في الجرِّ حكَمَتْ له بالدخول على الأسماء، فيجرُّ الاسم ظاهرًا كان أو مضمرًا [1].

ويُستهلُّ معاني الحرف (في) بالظرفية؛ لأنَّه أصل معانيه وأكثرها استعمالًا، والبصريون وعلى رأسهم سيبويه (ت١٨٠هـ) لا يثبتون له غيره، إذ يقول سيبويه: "وأمَّا (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في الغلِّ؛ لِأنَّهُ جعلهُ إذ أدْخلَه فيهِ كالوعاءِ لَه، وكذلكَ: هو في القُبَّة، وفي الدَّار، واتْسَعَتْ في الكَلام، فهيَ على هذا"[2]، والظرفية إمَّا حقيقيَّةٌ أو مجازيَّة، والحقيقيَّةُ إمَّا مكانيَّةٌ أو زمانيَّة، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾[الروم:١-٤]، ومن المجاز (دخلت في الأمر).

وتَنَّى ابن هِشام بمعنى (المُصاحبة)؛ أي: بمعنى (مع)، وذلكَ نحوُ قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [الأعراف:٣٨]،؛ أي: معهَم[3]، ثمَّ توالتِ المعاني المرادفةُ لِحروف أُخر كـ(اللام التعليلية، وعلى الاستعلائية، والباء السببية، وإلى الغائية... إلخ)، وحين ذكَرَ المعنى السابع وهو مرادفةُ (مِن) أورد شاهدًا شعريًّا على هذا المعنى، وهو قول امرئ القيس[4]:

ألا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهل يَعُمَنْ مَنْ كَانَ فِي العَصْرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَعُمَنْ مَن كَانَ أحدَثُ عَهدِهِ ثَلَاثِينَ شهرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَال

فقد جاءت (في) في قوله: (في ثلاثة أحوال) مرادفة لـ(مِن)، لكن لم يحدِّد ابن هِشام أيةَ دلالة مِن دلالاتها التي رادفتها فيها، أهي ابتداء الغاية أم التبعيض؟ فقيل: الابتدائيةُ نقلًا عن حاشية الأمير (ت١٢٣٢هـ) والشُّمنِّي (ت٨٧٢هـ) على المغني[5]؛ "أي: مُبتدأةٌ من

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٣، والنحو الوافي: ٥٠٧

(٢) الكتاب: ٢٦٦/٤.

(٣) ينظر: الكشَّاف: ٣٦٨، ومغني اللبيب: ٥١٣/٢.

(٤) ديوان امرئ القيس، برواية الأصمعي: ٢٧، وينظر: مغني اللبيب: ٢٢٥، من بحر الطويل، قافية اللام.

(٥) ينظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب، الأمير : ١٤٧/١.

انقضاء ثلاثة أحوال"[١]، وهو مُوافِقٌ في ذلك تفسيرَ المالقي (ت٧٠٢هـ) لها، إذ يقول: (أي: من ثلاثة أحوال)، و"(في) بمعنى (مِن)؛ لِقُربِها منها، كما تقول: (خذ لي عشرًا من الإبل فيها فحلان)؛ أي: منها"[٢]

والتأويل الثاني أنَّها بمعنى (مِن) التبعيضية، نحو: (أخذت في الأكل قدر ما أشار الطبيب)، أي: بعض الأكل[٣]، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ بَعْضٍ عَلَى كُلٍّ، "فهي بعضُ الثلاثة أحوال؛ وإنَّما خصَّ الثلاثة أحوال مع أنَّها بعضٌ من أربعةِ أحوال فأكثر؛ لأنَّ الثلاثة أعوام أولُ المراتب التي يوجدُ فيها الثلاثون شهرًا"[٤]،

ويَعترَض ابن هشام (ت٦٧١هـ) على ابنِ جنِّي (ت٣٩٢هـ) القائل بإبقاء (في) على حالها وهي الظرفيَّة المجازيَّة؛ لِعلَّةِ تقدير مضاف دون دليل؛ ومراده: (ثلاثين شهرًا في عقِبِ ثلاثة أحوال قبلها)[٥]؛ "أي: أنَّ الثلاثين تبعت الثلاثة أحوال بدون فصْل"[٦]، في حين تُرجَّحُ دلالتها على الظرفيَّة المجازيَّة عن طريق توجيه كلمة (الأحوال) بأنَّ مفردها (حال)، لا (حوْل)؛ إذ لا تقدير فيها، وهذه الأحوال التي تعاقبت عليها هي: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور.

وأمَّا الدلالةُ الأخيرةُ المُحتَمَلةُ فهي المصاحبة، بالجمع بين ما قبل الحرف (في) وما بعده عن طريق المَعيَّة، وتقديره: (أحدثُ عصرِهِ ثلاثين شهرًا مع ثلاثة أحوال)، فيصبح المجموع خمسَ سنين ونصفًا[٧].

وهكذا نتلمَّس دلالات الحرف (في) في تنوع صياغة التركيب وكيفيةِ فهمه بتقديرٍ أو دونه، ويمكن تلخيصُ ذلك فيما يأتي:

١- مرادفة (في) لـ(مِن) في الابتداء، وذلكَ يُحتِّم تقدير مضاف، وهو: (تبدأ من انقضاءِ ثلاثة أحوال)، ويكون المصدر المقدَّر هو المجرور بـ(في)، وليس (ثلاثة)، كما هو ظاهر

---

(١) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٢/٣٦-٣٧.

(٢) فتح القدير: ٤/١٤٨.

(٣) ينظر: حروف الجر بين المعاني والوظائف، بن الشيخ هيبة، رسالة ماجستير، بإشراف: د.عبو لطيفة، جامعة بلقايد، تلمسان- الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧م: ٨٨.

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٢/٣٦-٣٧.

(٥) ينظر: الخصائص، ابن جنِّي: ٢/٣١٤.

(٦) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٢/٣٦-٣٧.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٥، وفتح القدير: ٤/١٤٨، ومن أسرار حروف الجرِّ في الذكر الحكيم، د. محمد الخضري: ١٥٧.

التركيب، والجارُّ والمجرور ظرفٌ لغوٌ متعلِّقٌ بـ(ثلاثين) في محل النصب، وإنَّما كان التقدير مُتحتمًا؛ لأنَّ الابتداءَ للثلاثين لا يكون من ابتداءِ الأعوام الثلاثة، وإلَّا لكانت بمعنى (بعض)، والقول بكونها للابتداء يلزمُ تقدير (انقضاء)، كما أنَّهم لم يحملوا (في) على معناها الحقيقي حتَّى لا يلزم ظرفيَّة الزمان للزمان[١].

٢- مرادفة (في) لـ(مِن) في التبعيض، ويكون فيها حرفُ الجرِّ (في) مع مجروره متعلقًا بصفة محذوفة لـ(ثلاثين)، والتقدير: (ثلاثين شهرًا مقتطعةً من ثلاثة أحوال)[٢]، وهذا المعنى واضح الاختلاف عمَّا سبقه في طول المُدَّةِ وقصرِها.

٣- دلالة (في) على الظرفيَّة المجازية، وتفسيرها بـ(عقبِ ثلاثة أحوال) على رأي ابن جنِّي يوجِبُ تقدير مضافٍ أيضًا، وهو (عقِب)؛ أي: (في عقبِ ثلاثة أحوال)[٣]، ويكون إعرابه كإعراب المضاف مع دلالة الابتداء، وإنَّما قدَّرَ ابن جنِّيّ (عقِبَ) حتَّى لا يلزمُ ظرفية الشيء في نفسهِ أو ظرفيةُ الزمانِ للزمان، وأمَّا التوجيه للظرفيَّةِ الحقيقيةِ فيكونُ مِن خِلال تأويلِ (أحوال) بـ(الحالات) دون (الأعوام) فلا يحتاجُ التركيبُ لتقدير مضاف، والجارُّ والمجرور(في ثلاثة) ظرف مستقرٌّ صفة لثلاثين شهرًا، ونلحظ أنَّ كُلَّ هذه التوجيهاتِ تكونُ للهروبِ من حَمْلِ (في) على معناها الحقيقي حتَّى لا يلزمُ ظرفيَّة الزمان للزمان، ولجأوا إلى تاويل (الأحوال) بـ(حالات) معيَّنةٍ دون الأعوام لذلك، "وَإِنَّمَا أَرَادَ كَيفَ ينعم من كَانَ أقرب عَهده بالنعيم ثَلَاثِينَ شهرا وَقد تعاقبت عَلَيْهِ ثَلَاثَة أَحْوَال"[٤].

٤- كوْنُ (في) مرادفة لـ(مع) في إفادة المُصاحبَة، وتُحقِّق تعلُّق الجارِّ والمجرور بما قبله على سبيل الجمع بينهما، ولا حاجة إلى تقدير مضافٍ مع هذه الدَّلالة[٥].

المطلب الثالث: (كي)

لِمدلول الحرف (كَي) تقسيمٌ ثلاثيّ؛ قسمان منه ضِمن الضربِ القياسي، وهما:

١- أنْ تكون بمنزلة (اللام) معنًى وعملًا، وتكونُ مختصَّة بالأسماء؛ إذ تفيد التعليل.

٢- أن تكون بمنزلة (أنْ) المصدريَّة معنًى وعملًا، وتكونُ مختصَّة بالأفعال.

---

(١) ينظر: شرح المفصَّل للزمخشري، ابن يعيش: ٤٣١/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هِشام، تقديم: حسن جمد: الحاشية/٣٤٠.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣١٤/٢.

(٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: ٦٢/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٥، ومن أسرار حروف الجرِّ في الذكر الحكيم: ١٥٧.

وأمَّا القسم الثالث فمن الضرب السماعي، وهو كونها اسمًا مختصرًا من أداة الاستفهام (كيف)، نحو قول الشاعر[١]:

كَيْ تَجنَحونَ إلى سِلْمٍ ومَا ثُئِرتْ قَتْلاكُم وَلَظَى الهَيجَاءِ تَضْطَرِم

عُنِيَ في هذا التقسيم بالمعنى أوَّلًا؛ إذ يُلحظ تصنيف الحرف (كي) من حيثُ القياسُ أنَّه حرفٌ يتردَّدُ بين التعليل المحض والتوكيد التعليلي، فهو: "حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ المَعَانِي يَنْصِبُ الأَفعال بِمَنْزِلَةِ (أَنْ)، وَمَعْنَاهُ العِلَّةُ لِوُقُوعِ الشَّيْءِ، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي)"[٢]، ويدخل في تركيب الفعل المضارع ويخلِّصُهُ للاستقبال[٣]، مع اجتماعِ المعنيَيْنِ (التعليل المجرَّد والتوكيد التعليلي) في الجملة الواحدة؛ ولذلك تقدَّر معه (اللام) أو (أنْ) حسْبما يريده المتكلم من معنًى لـ(كي)، وبناء على معناها يتعيَّن العمل والأثر في التركيب، فلو قصَدَ المتكلم توظيف (كَي) لإفادة مجرَّدِ التعليل دخل (كَيْ) على (ما) الاستفهاميَّة، نحو: كيمَه، أو (مَا) المصدريَّةِ، نحو قول الشاعر[٤]:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّما يُرْجَى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أو دخل على (أنْ) المصدريَّة المضمرة، نحو: (جئتكَ كي تُكرِمَني)، وعِلَّة دخول (كي) على هذه الكلمات؛ أنَّها بمنزلة (اللام) الجارَّة التي تختصُّ بالأسماء، لذلك كان الإضمار واجبًا بمصدرٍ مُصدَّرٍ بـ(أنْ)؛ إذ: "لا يجوز دخول المختصِّ على الأفعال"[٥]، والأخفشُ (ت٢١٥هـ) يقيِّدُها بالتعليلية، ثمَّ ما يلبث أنْ يعدِل إلى جواز تآلفها مع الفعل بأنْ تصلُح مصدريَّةً[٦].

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٩٩/٧، ومغني اللبيب: ٢٤١، وشرح شواهد المغني: ٥٠٧، البيت بلا نسبة، وهو من بحر البسيط، قافية الميم.

(٢) لسان العرب، مادة (الكاف، والياء، والألف): ٢٠٦/١٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٤/٢.

(٤) خزانة الأدب: ٥٠٠/٨، ومغني اللبيب: ٢٤١، وشرح شواهد المغني: ٥٠٨، نسبة البيت قيل إنَّها للنابغة الجعدي، أو النابغة الذبياني، وهو من بحر الطويل، قافية العين.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٢١٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٢٧/١، والمنصوب على نزع الخافض في القرآن، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٦، السنة ٣٤، ٢٠٠٢م: ٢٩٤.

ولو قصَدَ إفادة التوكيد التعليلي بـ(كي) لزمَ أنْ تقترن بـ(اللام) التعليلية الجارَّة لفظًا أو تقديرًا[١]؛ حتَّى تبعُدَ احتمالية التعليل بـ(كي)؛ لأنَّها " لوكانت حرفَ تعليل لم يدخلْ عليها حرف تعليل"[٢]، ومعلومٌ أنَّ أصل (اللام) هو الجرُّ، وعليه يكون الفعل المضارع (تُكرِم) في قولك: (جئت لكي تكرمَني) منصوب بـ(كي): لِـ"أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبُها، ولا تعمل في الأسماء وهي: (أنْ)، وذلك قولك: (أريد أنْ تفعلَ)، و(كي)، وذلك: (جئتك لِكي تفعلَ)"[٣]؛ أي: أنَّ (كَي) عندما تباشرُ الفعل المضارع تكونُ بمنزلة (أنْ) المصدريَّةِ التي تختصُّ به فتنصبه بنفسِها، وتخلع ثوب التعليل المحض؛ لاقتضائه في (اللام)، وهو الراجح عند الكوفيين، على أنَّ مذهب الأكثرين – وعلى رأسهم سيبويه (ت١٨٠هـ)– الاشتراك في النَّصب والجرِّ[٤]، إذ يقول المبرِّد (ت٢٨٥هـ): " وَأما (كَي) فَفِيهَا قَوْلَانِ: أمَّا من أَدخل (اللَّام) فَقَالَ: (لِكَي تقوم يَا فَتى) فَهِيَ عِنْده وَالفِعْل مصدر كَمَا كَانَ ذَلِك فِي (أَنْ)؛ وَأمَّا من لم يدْخل عَلَيْهَا (اللَّام)، فَقَالَ: (كيمه؟) كَمَا تَقول: (لِمه؟) وَ(أَنْ) عِنْده بعْدهَا مضمرة؛ لِأَنَّهَا من عوامل الْأَسْمَاء (كاللام)" [٥]، يعني أنَّ (كَيْ) إنْ كانت للتعليل فهي حرف جرٍّ مختصَّةٌ بالأسماء، وإنْ كانت للتوكيد التعليلي تكونُ ناصبةً مختصَّةً بالأفعال.

ومدار بحثنا حول شاهدٍ في (كَيْ) المصدريَّة، وهو قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر: ٧]، وموضوع الآية تعليل لحكم التصرُّف بالفيء الذي غنِمَه المسلمون، والله سبحانه وتعالى يحذِّر من أن ينحصِر تداولُهُ بين الأغنياء، ولا يكون للفقراء والمساكين نصيب منه[٦]، ولمَّا جاءت (كَي) غير مسبوقةٍ بـ(لام التعليل) ولا ملحقةٍ بـ(إنْ المصدريَّة)[٧]، "احتملتْ

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢٦١.

(٢) مغني اللبيب: ٢٤٢.

(٣) الكتاب: ٥/٣، وينظر: الخلاف النحوي في (كي)، د. حيدر حبيب حمزة، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العراق، مج:١١، العدد: ١–٢، ٢٠٠٨م: ١٠٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ٦/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: ٤٥٨، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الشرجيّ:١٥٠.

(٥) المقتضب: ٩/٢.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي: ٣٧٢/٩، والتحرير والتنوير: ٨٤/٢٨.

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٧١/٢، شرح التصريح على التوضيح على التوضيح، الوقاد الأزهري: ٣٦١/٢.

أنْ تكونَ الأُولى الخافضة المقدَّرة بـ(اللام) فتنصِب ما بعدها بإضمارِ (أنْ)، وأنْ تكونَ الثانية الناصبة بنفسِها، المقدَّرةِ بـ(أنْ)"[١].

ومَن عدَّها تعليليةً محضة استغنى عن تقدير (اللام)؛ لامتناع دخول حرف الجرِّ على حرف الجرّ، وأضمرَ (أنْ) بعده؛ لكونها حرف جرٍّ يفيد التعليل، ويكون المصدرُ المؤوَّل من (أنْ) والفعل المنصوب اسم مفرد في محلِّ الجرِّ بـ(كَي).

ومن عدَّها مصدريَّةً توكيدية للتعليل قدَّر (اللام) قبلها، أي: (لِكَي لا يكونَ)، وتكونُ مصدريَّةً مختصَّةً بالأفعال، فتكون هي والفعل مصدرًا مؤوَّلًا بمنزلة الاسم في محل الجرِّ بـ(اللام) المقدَّرة، ويمتنع تقدير (أنْ) بعدها؛ لامتناعِ دخولِ أداة مصدريَّةٍ على مِثْلِها، وجوازُ الوجهين مبنيٌّ على الخيَارِ بين تقديرِ (اللَّام) وعدمِ تقديرِها، ولولا إفادتُها المصدريَّة لما صحَّ تقدير (اللام)، والدليل على ذلك ورود (كي) الناصبة مع (اللام) التعليلية في الذكر الحكيم، قال تعالى:﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[الحديد: ٢٣].

ويظهر أنَّ مدلولَ (كي) في الآية دائرٌ بين التعليل والتوكيد في هذا النَّصِّ لعدم وجود قرينة تحدِّدُ أحدهما[٢]، ولا ترجح أحدهما على الآخر؛ لأنَّها عند البصريِّين "إذا ذهبتَ بِها مذهَبَ حرفِ الجرِّ لمْ تتوَهمْ فيه غيرَه، وإذا ذهبتَ بِها مذهبَ حرفِ النَّصبِ لمْ تَتَوهمْ فيه غيرَه؛ فهي وإنْ كانتْ حرفًا واحدًا فقد نزلتْ مَنزلةَ حرفين[...]، ولم يمنعْ كونُها ناصبةً للفعل أنْ تكونَ خافضةً لِلاسم"[٣].

والفرق في إفادة التعليل بها أو بـ(اللام) هو أنَّ (كَي) أوسعُ استعمالًا من (اللام)؛ لكونها موضوعةً لِلتعليل الحقيقيِّ في أصلها، لكنَّ (اللام) قد تكون للسببيَّة، وقد تكون لغيرها من المعاني، ويُستدَلُّ على جواز تتابع حرفي التعليل (اللام وكي) بما جاء من أسلوب التوكيد في نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[الحجر:٣٠][٤]، مع أنَّ وجود (اللام) ينسِبُ لها التعليل، ومن ثمَّ تكونُ (كَي) مؤكِّدةً له.

وما أُثيرَ من كلامٍ حول (كي) يدور عليه بحثُنا، وهي أنَّ معنى الأداة يؤثر في بناء التركيب؛ إذ تفسير (كي) بمجرَّد التعليل يجعلها تدخل على مصدرٍ منسبكٍ من (أنْ) والفعل؛ لأنَّها حرفٌ جارٌّ يدخل على الأسماء لا غير، ومع إضمار (أنْ) بعدها لتخليص الفعل إلى

(١) ينظر: رصف المباني: ٢١٥.

(٢) ينظر: شرح المفصَّل: ٢٢٨/٤، ٥١٤.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٨.

(٤) ينظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٣٠٤/٣، ٣٠٧.

الاستقبال؛ لأنَّ الاستقبالَ شرطٌ في النواصِب[١]، في حين أنَّ معنى التوكيد التعليلي يجعل من (كي) حرفًا موصولًا مصدريًّا ناصبًا، وعلى التوجيهِ الأوَّلِ تكونُ حرفَ جرٍّ للمصدرِ المُنسبِك، وعلى الثاني تكونُ حرفًا سابِكًا؛ وبذلك لا يتعارض مع إجماع البصريين بأنَّ: "عواملَ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعالِ، وعواملَ الأفعالِ لا تعملُ في الأسماء"[٢].

المطلب الرابع: (مِن)

وهو حرفٌ يختصُّ بِجرِّ الأسماء، وعدَّدَ ابن هِشام معانيَه، وأوصلَها إلى خمسةَ عشَرَ معنًى، صدَّرها بالابتداء في الأمكنة والأزمنة بعدِّه المعنى الأصليِّ فيه، كقوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء:١]، وذكَرَ بقيَّةَ المعاني التي تليه تباعًا، حتى انتهى إلى معنى التوكيد[٣].

ويبيِّنُ إدراجُه لمعانيَها مدى علاقتها بالتركيب النحوي وتعدُّدِ اشكاله، وتصدَّرت عند المُتقدِّمينَ حروف الجر: "لِكثْرةِ دَوْرِها فِي الكَلام، وسَعَةِ تَصرُّفِها ومعانِيها"[٤]، ولَمَّا كان الابتداء "هُوَ الْغَالِب عَلَيْهَا حَتَّى ادّعى جمَاعَة أَنَّ سَائِرَ مَعَانِيهَا رَاجِعَةٌ إِلَيْه"[٥] كان هذا المعنى أحد وجْهَي الدَّلالة لـ(مِن) في قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾[الحج:٨٨]؛ إذ توقَّفَ ابن هِشام عِندَهُ مُبيِّنًا أثرَ تكرارِ (مِن) ومعناها في التركيبِ بقولِه: "(مِن) الأولى للابتداء، وَالثَّانِية للتَّعْلِيل، وتعلُّقُها بـ(أرادوا) أَو بـ(يخرجوا)، أَو للابتداء فـ(الغمُّ) بدل اشْتِمَال وأُعيد الْخَافِض وَحُذِفَ الضَّمِير؛ أَي: (مِن غمٍّ فِيهَا)"[٦]، وهي لـ(الابتداء) عمومًا لا لـ(ابتداء الغاية) الذي يقتصر على معنى أنَّ الحدثَ ممتدٌّ إلى غاية معيَّنةٍ.

---

(١) ينظر: حاشية السجاعي على شرح شذور الذهب، السجاعي: ١١٥.

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل السامرائي: ٢٢٢-٢٢٣، وينظر: الإنصاف: ٤٥٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٩.

(٤) ينظر: شرح المفصَّل: ٤/٤٥٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٩.

(٦) مغني اللبيب: ٤٢٩.

ولَا نِقَاشَ في (مِن) الأولى ودَلالتها على الابتداء؛ لأنَّها متعلقة هي ومجرورها بالفعل (يخرجوا)، والضمير المجرور بها عائد على (النَّار) الموصوفة في الآية قبلها[١]، لكنَّ احتماليةِ دَلالةِ (مِن) الثانية في (مِن غمٍّ) على (التعليل والابتداء) هو موطن النقاش، فلو كان المعنى المطلوب بها التعليل أو كما قال أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ) "السبب؛ أي: لأجل الغمِّ الذي يلحقهم"[٢] بمرادفةِ (مِن) لـ(لام التعليل)، يكون أثر هذه الدلالة على المعنى ظاهرًا في احتمال تعلُّق حرف الجر مع مجروره وهو (مِن غمٍّ) بأحد الفعلين قبله، وإنْ كان المعنى: (أرادوا من أجل الغم الخروج من النار) فهو مفعول للفعل (أرادوا)، وإنْ كان المعنى: (أرادوا الخروج من النار من أجل الغم) فهو مفعول للفعل (يخرجوا)؛ إذن الجارُّ والمجرور في كلتا الحالتين ظرفٌ لغوٌ في محلِّ النَّصبِ مَفعولٍ لأجله غيرِ صريحٍ مُتعلِّقٍ بالفعل[٣]؛ لأنَّه: "لَمَّا نقَصَ شرطٌ من شروط النصب جُرَّ بحرف السبب، وذلك الشرط هو عدم اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعل (الخروج) غير فاعل (الغمِّ)، فإنَّ الغمَّ من النار والخروج من الكفار"[٤]

لكن حين يَقصُدُ المُتكلِّمُ معنى الابتداء في (مِن) بأنْ يَحسُن مقابلتها بـ(إلى) – كما قال الرضي (ت٦٨٦هـ)–، فيكون التقدير: (يخرجوا من النار يخرجوا من الغم) بتعلق (مِن) الأولى والثانية بالفعل (يخرجوا) لِكونِهما مفعولين به، وهذا الأمر لا يجوز؛ لأنَّهما بمعنى واحد[٥] وفي ذلكَ يقول الرضيُّ: "كيف هذا وأنت لا تقولُ: (خرجتُ إلى زيدٍ إلى عمروٍ)؛ إذ الفعلُ لا يتعلَّقُ به حَرفَا جرٍّ بمعنى واحدٍ بلا عطفٍ"[٦]؛ وبناءً عليه كان توجيه البدلية في إعراب (مِن غمٍّ) توجيهًا مباشرًا من ابن هِشام لِأنَّه أسْلَمُ إعرابًا، وأكثرُ تحقيقًا لِلمعنى؛ لأنَّ "البدلَ: تابعٌ مقصودٌ بِما نُسِبَ إلى المتبوعِ دُونَه"[٧]؛ وبِالقَصدِ تخرجُ التوابعُ الأخرى، وهو

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٣/٤، وإعراب القرآن الكريم، دعاس: ٣٠٧/٢، ومعاني النحو: ٦٥/٣.

(٢) البحر المحيط، أبو حيَّان: ٣٣٥/٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٥/١، وإعراب القرآن وبيانه: ٤٠٩/٦، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٤٠٨/٢.

(٤) ينظر: الدرُّ المصون، السمين الحلبي: ٢٥١/٨.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٦٣/٤، وحاشية الأمير على مغني اللبيب: ١٤/٢، ومعاني النحو: ٦٥/٣.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٣٨٦/٤.

(٧) التعريفات، الشريف الجرجاني: ٣٩.

متحقق في الآية؛ إذ لمَّا استلزمت النار الغمّ واشتملت عليه[١] كان الغمُّ بدل اشتمال منها، بـ" أنْ يتضمَّن الأوَّلُ الثانيَ، فيُفهم من فحوى الكلام أنَّ المراد غير المُبدَلِ منه، وإنَّما ذلك معنى فيه"[٢]؛ وبناءً عليه يكون التقدير: (أنْ يخرجوا مِنَ النارِ المُشتملةِ على الغمِّ)، فيتعلَّقُ الجارُّ والمجرور بمحذوف تقديره (مُستقرّ)، وهو بَدلٌ مِن (مِنها) أو من الضمير (الهاء) وحدَه بإعادة الجارِّ قبله، ولَمَّا تقرَّرَ أنَّ بدلَ البعض وبدل الاشتمال لا بدَّ معهما من ضميرٍ يَعودُ على المُبدَل منه؛ ليربط بينهما لكن الرابط في (من غمٍّ) محذوف، قدَّره ابن هِشام بـ(من غمٍّ فيها)، وغيره قال: (من غمِّها)[٣]، وحُذْفُ الضمير له إعجازه اللغوي والبلاغي؛ لأنَّ في التنكير تفخيمًا؛ أي: من غمٍ عظيمٍ من غمومها[٤]، فضْلًا عن أنَّ من طبيعة التبعية تَسلسُلَ التابعِ بعد متبوعه، لكنَّ الآية جاءت باعتراض العامل الجارِّ بينهما وهو (مِن)، وهذا ما يحصُلُ مع البدل دون سائر التوابع؛ لبيان أنَّ البدل هو المقصود وأنَّ المُبدَل منه ليس سوى توطئة للبدل، ومنه إعادةُ (اللام) الجارَّة في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾[الأعراف:٧٥]؛ إذن السبب في إعادة الجارِّ في الآية الأولى المبالغةُ في وصف أهوال النار وشدائدها من أنَّ ثيابهم من نار، وأنَّ الحميمَ يُصهَر فوق رؤوسهم فتذوب به الشحوم وتتساقط الجلود إلى غير ذلك من العذابات، فناسب الكلامَ ذِكْرُ الغمِّ[٥] و: "هو الأخذُ بالنَّفَسِ حتى لا يَجِدُ صَاحِبُه مَخلصًا"[٦]؛ لذلك كان التركيز عليه؛ لِكونِه الأمر الأعظم الذي يُهرَب منه، فكان التنصيص على أنَّ الخروج من النار ليس لذاتها وإنما من غمِّها، فلو قال (من النار غمِّها) لعدَّت التبعية الجزئية في (الغمِّ) وليس كونه العنصر الأبرز، ومن هنا كانت دلالة (مِن) في هذا السياق على البدليَّة من الضمير في (مِنها) أظهر من الدَّلالة الأخرى[٧]، مع أنَّ دَلالة التعليل لم يحتج معها التركيب إلى تقديرات؛ لأنَّ الجارَّ

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٤٠٨/٢، وشرح الأنموذج في النحو، الأردبيلي: ١٥٧.

(٢) شرح المفصَّل: ٢٦٠/٢.

(٣) ينظر: الدرُّ المصون: ٢٥١/٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٠/١٤-٥١، وشرح الأنموذج في النحو: ١٥٩.

(٤) ينظر: روح المعاني: ١٢٩/٩، وإعراب القرآن وبيانه: ٤٠٩/٦.

(٥) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، إبراهيم الكرماني: ٧٥٥/٢، وشرح الكافية الشافية: ٣٢/٢.

(٦) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري: ٧٢/٥.

(٧) ينظر: الدرُّ المصون: ٢٥١/٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٠/١٤-٥١.

والمجرور ظرفٌ لغوٌ، في حين احتاج الابتداء إلى تقدير (مستقرّ) محذوف تعود عليه شبه الجملة من الجارِّ والمَجرور، وتقدير ضمير يعود على المبدَلِ منه.

ونخلُصُ مِن هذا إلى انَّ احتماليةَ دَلالةِ (مِن) على الابتداء والتعليل أسهمَ في التأثيرِ الواضِحِ في تركيبِ النَّصِّ؛ وكيفيةِ فَهْمِ العلاقاتِ التي تربط المكوِّناتِ النَّحويَّة بعضَها بِبَعض.

المطلب الخامس: (مُذْ)

حين تحدَّد بحثنا في (الأُحادي والثُّنائي) من حروف المعاني كان لزامًا علينا أن نتطرَّق لِأداة اختلف في ماهيتها وتركيبها، ألَا وهي (مذ) التي قيل إنَّها مقتطعة من (منذ) الثلاثية؛ لما بينهما من اتحاد في المعنى بعض الشيء وفي التراكيب، لكنَّ الاعتراض على ذلك الرأي كان مستندًا على تحديد ماهيتِها في التركيب وفقًا للدَّلالة المقصودة، حتَّى ذكر ابن هِشام القول الفصْل للمالقي، وهو: "إذا كانت (مُذْ) اسمًا فأصلها: (مُنْذُ)، أو حرفًا فهي أصلٌ"(١) بدليل أنَّ الاسم منها عند تصغيرِه تُرَدُّ إليه (النون)، فتقول: (مُنَيْذ)، في حين أنَّ الحرف لفظ قائم بنفسه ولا يدخله الحذف ولا التصريف(٢)، ومن هذا النص يتبين استقرار الرأي النحوي على احتماليَّةِ (مُذ) لِكُلٍّ مِنَ الاسمية والحرفية، " فَيَقَع الِاسْم بعْدهَا مَرْفُوعًا على معنى، ومَخفْوضًا على مَعنَى"(٣)، ولا تَجُرُّ إلَّا الظاهر(٤)، لكنَّ ابن هِشام لم يُصنِّفها على هذا الأساس، وإنَّما عرض لنا أنواع مدخولاتها، وهي ثلاثة:

"إِحْدَاهَا: أَنْ يَلِيَهَا اسْمٌ مجرورٌ[...]، وَالْحَالة الثَّانِيَة: أَنْ يَلِيَهَا اسْمٌ مَرْفُوع، نَحْوُ: (مُذْ يَوْمُ الْخَمِيس)[...]، الْحَالة الثَّالِثَة: أَنْ تليَهَا الجُمل الفعلية أَو الاسمية"(٥)، وفي الحَالتَينِ الأخيرتين تكون اسمًا يحتلُّ مواقعَ إعرابيَّةً مُختلفة، وأمَّا في الحالةِ الأُولى فقد أقرَّ جمهور النحويين بأنَّها حرف جرٍّ، وإنْ قيل: إنَّهما اسمان مضافان؛ أي: ظرفان متعلقان بالفعل، لكنَّه رأيٌ مُجانِبٌ لِلصِحةِ(٦).

ولربط العَلاقة بين دلالات الحرف (مُذ) والتركيب النحوي لا يسعُنا إلَّا أنْ نعرِض كلام النحاة؛ إذ أجمعوا على أنَّها حرف جرٍّ إنْ تلاهُ اسمٌ مَجرور، ولا تنفكُّ عنه دَلالة الزمان -سواء

(١) مغني اللبيب: ٤٤٣، والنصُّ الأصل في رصف المباني: ٣٢٢.
(٢) ينظر: رصف المباني: ٣٢٢.
(٣) المقتضب: ٣٠/٣.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩١/١.
(٥) مغني اللبيب: ٤٤١.
(٦) ينظر: رصف المباني: ٣٢٢، والجنى الداني: ٣٠٤.

كان اسمًا أم حرفًا- حتَّى احتجَّ البصريون على أنَّ (مِن) للظرفية المكانية؛ لأنَّها نظير (مُذ) التي تكون للظرفية الزمانية[١]، فضلًا عن تضمُّنها دلالات حروف آخر يطلبها المتكلم، وذلكَ وِفقَ التفصيلِ الآتي:

١-إنْ أراد المتكلم بـ(مُذ) ابتداء الغاية ضمَّنها معنى (مِن) الابتدائية، وبناءً عليه يكون مدخولها معرفةً وزمنه ماضيًا، نحو: (ما رأيته مُذ يومِ الجمعة)، يقول الخليل (ت١٧٠هـ):" فـ(مُذْ تَرفع) مَا بعْدهَا حَتَّى تَأتي بِالألف وَاللَّام؛ فَإِذا جَاءَ الحَرْفُ وَفِيه ألفٌ وَلَام وَهُوَ لَمْ يَمْضِ فَإِنَّ العَرَب تخْفِض بـ(مذ) حِينَئِذٍ، تَقول: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ اليَوْمِ، ومُذ السَّاعَةِ)، وَمَا كَانَ مَاضِيًا لَا ترفْعُه حَتَّى تَصِفُه، تَقُول: (مَا رَأَيْتُهُ مُذ اليَوْمُ المَاضِي، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذ اليَوْمُ الطَّيب)"[٢]؛ لِذلك كان البيت الشعري[٣]:

لِمَنِ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْر أقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دهْرِ

مِنَ القليل؛ لِأنَّ (مُذْ) جاءتْ فيه حرفَ جرٍّ، مع أنَّ مدخولها ذو دلالةٍ ماضيَةٍ، وغيرُ موصوفٍ ولا معرَّف، أمَّا مدخولُها الحاضرُ فأكثريَّةُ العَرَبِ قد أجمعوا على جرِّها لَه[٤].

٢-إنْ أراد المتكلم بـ(مُذ) معنى الظرفية الوعائية ضمَّنها معنى (في)، وبناءً عليه يكون مدخولها معرفةً وزمنُه حاضرًا، نحو: (ما رأيته مُذ يومِنا).

٣- وإنْ أراد المتكلم بـ(مُذ) معنى ابتداء الغاية مع انتهائها ضمَّنها معنى (مِن وإلى) جميعًا، ولزم مع هذه الدَّلالة أنْ يكون المجرور نكرةً معدودًا، نحو: (ما رأيتُهُ مُذ ثلاثةِ أيَّام)؛ بمعنى: أمَدَ انقطاعِ الرُّؤيةِ ثلاثة أيَّام، أو: (ما رَأيتُهُ مُذ يومين)[٥].

ونستشفُّ من خلال إفادة (مُذ) للدَّلالات أعلاه أنَها تقولبت في تراكيب لا يمكن أنْ تصنَّف فيها ضِمنَ الأسماء، بأنْ تُجعلَ ظرفًا مضافًا منصوبًا بالفعل؛ بل لا تكون إلَّا حرف جرٍّ -هي و(منذُ)-؛ "لإيصالهما الْفِعْل إِلَى (كم) كَمَا يُوصل حرف الْجَرّ تَقول: (مُنْذُ كم سِرْتَ؟) كَمَا تَقول: (بكم اشْتريتَ؟)، وَلَو كَانَا ظرفين لجَاز أَن يَسْتَغْنِي الْفِعْل بعدهمَاعَن الْعَمَل

(١) ينظر: شرح المفصَّل: ١١٦/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٢٦.

(٢) ينظر: الجمل في النحو، الخليل: ١٣٧.

(٣) ديوان زهير: البحر الكامل، قافية الراء: ١١٤، وشرح المفصَّل: ١١٦/٣، وشرح شواهد المغني: ٧٥٠، ويروى في الديوان: (مِن حُججٍ ومِن شهرِ)

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٢، ورصف المباني: ٣٢٢، والجنى الداني: ٥٠٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٢، والجنى الداني: ٥٠٠، وحروف الجر وظائفها ومعانيها في الجملة العربية- دراسة نحوية صرفية تطبيقية في الربع الأوَّل من القرآن الكريم: ٣٣.

فيهمَا بإعماله فِي ضميرهما، فَكَانَ يُقَال: (مُنْذُ كم سِرْتَ فِيهِ أَو سِرْتَهُ؟) إِنْ اتَّسعَ كَمَا تَقول: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ قُمْتُ فِيهِ أَو قُمْتُهُ) وَلم تَتَكَلَّم الْعَرَب بذلك" [١].

وتبيَّنَ الفَرقُ الشاسعُ في أنماط التراكيبِ لِلحرف (مُذ) ودَلالاتهِ؛ إذْ يَنحصِرُ مَجرورُهُ المُفردُ بالوقتِ المُتصرِّف المُعيَّن لا المُبهم، المُقيَّد بالزمن الماضي أو الحاضر دونَ المُستقبَل، وهي إنْ دلت على ما أنت فيه تقدَّر بـ(في) الظرفية ومعناها الوعاء[٢].

وأمَّا عاملُهُ فهو فعل ماضٍ منفيٌّ، وإنْ كان مثبتًا فشرطه أنْ يكون متطاولًا؛ أي: "أن يكون في طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير، فإن من شأنه التطاول، وكالنوم، والمشي، والكلام؛ وهكذا. . ." [٣]، ومثاله: (سرت مُذْ يومِ الخميس)، بخلافِ: قتلتُه، فلا تقول: (قتلته مُذ يومِ الخميس) أو (ما قتلته مُذ يومِ الخميس)[٤].

(١) ينظر: همع الهوامع: ١٦٧/٢.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣٢٢.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ٥٤٨/٢-٥٤٩.

(٤) ينظر: حاشية الصبَّان: ٣٠٨/٢، والنحو الوافي: ٥٤٨/٢-٥٤٩.

الخاتمة

يمكننا في ختام البحث أنْ نسجِّلَ النتائج الآتية:

- ❖ إنَّ حرف المعنى القاسم المشترك في التركيب؛ إذ لا يُستغنى عنه في بناء التراكيب النحويَّة؛ لأنَّ وظيفته الربط، وهي تجعل منه وسيلة لتماسك أجزاء التركيب.
- ❖ إنَّ حروف الجرِّ الثنائية منها ما هو مختصٌّ بجرِّ الأسماء، نحو: (عن، مِن، في)، ومنها ما يكون غير مختصٍّ، فيعمل النصب في الأفعال، نحو: (كَي)، أو يكون ظرفًا مضافًا للاسم بعده، نحو: (مُذْ).
- ❖ إنَّ حروف الجرِّ إنْ كانت أصليَّة غالبا ما تكون ذات دلالات متعدِّدة فضلًا عن دلالتها الأصلية؛ لِذا تحتاج إلى متعلَّقٍ تتعلَّقُ به مِن فعلٍ أو ما ينوبُ عنه، أمَّا إنْ كانت حرفًا زائدًا لدلالة التوكيد لا تتعلَّق بالتركيب، حيث يمكنُ الاستغناء عنها دون تخلخلِ التركيب نحويًّا.
- ❖ دَلالةُ (كَيْ) على (التعليل وتوكيد التعليل) كان لها أثرها في تعدُّدِ توجيه التركيب الداخلة فيه، وتبيَّنَ أنَّ دلالة التعليل تجعلُ من (كَيْ) حرفَ جرٍّ للمصدرِ المنسبك من (أنْ) المقدَّرة والفعل، وأنَّ دلالتها على التوكيد تجعل منها حرف نصبٍ يؤول مع فعله مصدرًا مجرورًا بـ(لامٍ) مقدَّرة.
- ❖ تعدُّدُ معاني (في) بينَ (الظرفيَّة، والتبعيضِ، والمعيَّة) كانَ لهُ اثرُه في التقديرِ النَّحويّ، وتبيَّنَ أنَّ ترجيحَ معنًى غيرِ حَقيقيٍّ فِي الحرف على معناهُ الحقيقيِّ أو تأويلَ معنى المجرورِ سببهُ التخلُّصُ مِن فَسادِ التركيب.
- ❖ دَلالة (مِن) على (الابتداء)، يحوِّجُ إلى تقديرِ متعلِّقٍ هو (مُستقِر)، وضميرٍ يعود على المتبوع قبلها، في حين أنَّ دلالتها على (التعليل) بمرادفةِ (اللاَّم) تكون ظرفًا لغوًا في محلِّ النصب مفعولًا لأجله، وتبيَّنَ أنَّه قد تُرجَّحُ الدَّلالةُ الأصليَّةُ لِلحرف وإنْ احتِيجَ معَها إلى تقدِير.
- ❖ تبيَّنَ أنَّ دلالة (مُذ) على (الابتداء) كـ(مِن) تكون معها حرف جرٍ يجرُّ الاسم المُعرَّف المقيَّدَ بالزمن الماضي، ودلالتها على (ابتداء الغايةِ مع انتهائها) بتضمينها معنى (مِن) و(إلى) يجعلها حرفَ جرٍ أيضًا لكنَّه يجرُّ النكرة المعدودة، وأمَّا دلالتها على (الظرفيَّة الزمانية) كـ(في) يجعلها حرفَ جرٍّ أيضًا لكنْ يكونُ مدخولُها معرفةً وزمنه حاضرًا.

ثبت المصادر

أولاً: الكتب

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعناية: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق – سوريا، ط١، ٢٠٠٨م.
- الأدوات النَّحوية في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط١، ٢٠٠١م.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. عثمان رجب محمَّد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- الأزهية في علم الحروف، الهروي، علي بن محمد النَّحوي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٣ ،١٩٩٣م.
- الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، المنزلي، محمود العالم (ت١٣١١هـ)، وبهامشه كتاب حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبديع، الشيخ محمد البسيوني البيباني(ت١٣١٠هـ)، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط١، ١٩٠٥م.
- الأصول في النحو، ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت٣١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة- مصر، ط١، ٢٠٠٩م.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ، حمص – سورية ، ودار اليمامة، دمشق – بيروت، ودار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط٤، ١٩٩٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، ومراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر،، ط١، ٢٠٠٢م.
- الأنموذج في النحو، جار الله الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، د. دار، ط١، ١٩٩٩م.

❖ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ (ت٨٠٢هـ)، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

❖ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

❖ تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد التونسي (ت١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، ١٩٩٧م.

❖ التعريفات، السيد الشريف الجرجاني، علي بن محمَّد (ت٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت.

❖ التفسير المظهري، المظهري، محمد ثناء الله (ت١١٢٥هـ)، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية، الباكستان، د.ط، ١٩٩١م.

❖ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.

❖ جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، مراجعة وتنقيح: د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.

❖ الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٥م.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق : د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

❖ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هِشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، الدسوقي، محمد بن أحمد المالكي (ت١٢٣٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٩م.

❖ حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هِشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، السجاعي، أحمد بن أحمد (١١٩٧هـ)، ويعقبهما (شرح وإعراب شواهد

القطر)، الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد (ت٩٧٧هـ)،عناية وتقديم: قاسم محمد آغا النوري، مكتبة دار الفجر، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٩م.

❖ حروف المعاني الزائدة ودلالتها وأثرها في اختلاف اللُّغويين والفقهاء، سمية طارق الأحيدب، دار الكتاب، إربد- الأردن، د.ط، د.ت.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٤، ١٩٩٧م.

❖ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د.ط، د.ت.

❖ الدُّرُّ المَصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، د.ط، د.ت.

❖ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد- العراق، ١٩٧١م.

❖ ديوان امرئ القيس (ت٨٢ ق.هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٥، د.ت.

❖ ديوان زهير بن أبي سلمى (ت١٣ق.هـ) ، صنعة الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.

❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور بن أحدم المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د.ت.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (ت٨٣٨هـ)، ومعه عدَّة السالك، المسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات ذوي القربى، قم- إيران، ط١، ١٩٧٢م.

❖ شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، الأردبيلي، محمد بن عبد الغني، دراسة وتحقيق: عدنان جاسم محمد الهزيماوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠١٥م.

❖ شرح التصريح على التوضيح، الوقاد، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م.

❖ شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، بدر الدين محمد بن ابي بكر بن عمر (ت٨٢٨هـ)، صححه وعلق عليه : أحمد عزو عناية، منشورات ذوي القربى، قم – إيران، ط١، ١٨٣٤م.

❖ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، نجم الدين محمَّد بن الحسن (ت٦٩٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي– المغرب، ط٢، ١٩٩٦م.

❖ شرح الكافية الشافية، ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن عبد الله الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت.

❖ شرح المفصَّل للزمخشري، ابن يعيش، أبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢،٢٠١١م.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، د.ط، ٢٠٠٩م.

❖ شرح شواهد المغني، السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، وذُيِّل بتصحيحات وتعليقات: للعلَّامة الشنقيطي، محمد محمود ابن التلاميد التركزي (ت١٣٢٢هـ)، منشورات ذوي القربى، قم– إيران، ط١، ٢٠١٢م.

❖ غرائب التفسير وعجائب التأويل، تاج القراء، برهان الدين الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة (ت٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة المملكة العربية السعودية، مؤسسة علوم القرآن، بيروت– لبنان.

❖ غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد القمي (ت٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

❖ فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني، محمد بن علي اليمني (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ، دمشق، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- الكتاب، سيبويه ، أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط٣، ١٩٨٨م.
- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرَّج احاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، وعليه تعليقات كتاب (الانتصاف) فيما تضمَّنه كتاب (الكشَّاف) من الاعتزال، الإمام ناصر الدِّين ابن منير المالكي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٣، ٢٠٠٨م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي النعماني (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري (ت ٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحه : أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٩٩٩م.
- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن حسن الجذامي (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.
- معانى القرآن، الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البصري (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٨م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين، عمَّان- الأردن، ط١، ٢٠١٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط٦، ١٩٨٥م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن جمد، وأشرف عليه وراجعه: د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، ١٩٧١م.

❖ مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد بن محمد الأمير (ت١٢٣٢هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة– مصر، د.ط، د.ت.

❖ مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان، ط٣، ١٩٩٩م.

❖ من أسرار حروف الجرِّ في الذكر الحكيم، د. محمد أمين الخضري، مكتبة وهبة، القاهرة– مصر، ط١، ١٩٨٩م.

❖ النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط٣، د.ت.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

ثانياً: البحوث

❖ التركيب بين القدامى والمحدثين، إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، الأثر– مجلة الآداب واللغات–، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد: ٩، حزيران/٢٠١٠م.

❖ الخلاف النحوي في (كي)، د. حيدر حبيب حمزة، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العراق، مج:١١، العدد: ١–٢، ٢٠٠٨م.

❖ دلالات حروف الجر في القرآن الكريم – دراسة لبعض الحروف في نماذج من الآيات القرآنية–، نعيمة عزي، جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مج: ٩، العدد: ٢، ٢٠٠٢م.

❖ ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ٥٨، د.ت: ٢٧٧.

❖ المنصوب على نزع الخافض في القرآن، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ١١٦، السنة ٣٤، ٢٠٠٢م.

❖ نظرية جديدة إلى حروف الجرِّ الزائدة، أ. شاكر العامري، مجلة آداب الكوفة، مج: ١، العدد: ٣٣، ٢٠١٧م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- حروف الجر بين المعاني والوظائف، بن الشيخ هيبة، رسالة ماجستير، بإشراف: د.عبو لطيفة، جامعة بلقايد، تلمسان- الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧م.
- حروف الجر وظائفها ومعانيها في الجملة العربية- دراسة نحوية صرفية تطبيقية في الربع الأوَّل من القرآن الكريم، رسالة ماجستير، فتح الرحمن صديق حمد، بإشراف: د.صديق خالد الحاج، جامعة شندي، السودان، ٢٠١٧م.